مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: بناء مؤشر لقياس الأداء المنفرد للمصارف في مجال الشمول المالي: (مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية حالة دراسية)
اسم الكاتب: أ.م.د. سمير فخري نعمة، م.د. مهند عزيز محمد الشلال
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3639
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن

العدد ١٢١ المجلد ٣٨ لسنة ٢٠١٩

بناء مؤشر لقياس الأداء المنفرد للمصارف في مجال الشمول المالي (مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية حالة دراسية)

Constructing an Indicator for Measuring the Individual Performance of the Banks in Terms of Financial Inclusion (Kurdistan International Bank for Investment and Development Case Study)

الدكتور سمير فخري نعمة
أستاذ مساعد

الدكتور مهند عزيز محمد الشلال
مدرس

كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة نوروز

Samir F. Ni'ma(PhD)
Asst. Prof
Samir197226@yahoo.com

Muhannad A. M. Al-Shallal(PhD)
Lect.
muhoond@yahoo.com

College of Administration and Economics – Nawroz University

تأريخ استلام البحث ٢٠١٩/٢/٥

تأريخ قبول النشر ٢٠١٩/٤/١٤

المستخلص

درجت الأدبيات المالية على النظر إلى الشمول المالي بوصفه مؤشراً جمعياً يحسب على مستوى الدولة الواحدة أو مجموعة الدول، **وهو قيمة تقع بين الواحد والصفر**، والبحث الذي نحن في صدده هو محاولة لتبني نهج مختلف من خلال بناء مؤشر يعبر عن المساهمة في الشمول المالي على مستوى المصرف الواحد أو مجموعة من المصارف ذات النهج المشترك، وهنا سيتم استخدام المؤشرات والمعايير والنسب ذاتها المستخدمة في الاطار الجمعي على المستوى الجزئي مع اجراء بعض التعديلات أو الاضافات عليها عند الحاجة، ومن أجل توخي الدقة والموضوعية في البحث تم اللجوء إلى استخدام بيانات أحد المصارف المهمة العاملة في الاقليم، وهو مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية من اجل الوصول إلى تحديد المدى الحقيقي لمساهمته في الشمول المالي في اقليم كوردستان العراق والممكنات المتاحة أمامه للتوسع في هذا الاطار، وتوصل البحث إلى ان المصرف موضوع البحث أسهم بنسبة ١% من الشمول المالي في الاقليم، كما إن هناك ضرورة لاعتماد مثل هذا النوع من المؤشرات من اجل وضع التقييمات الحقيقية للدور التمويلي للمصارف في خدمة المجتمع .

الكلمات المفتاحية *: الشمول المالي، مؤشر الوصول، مؤشر الاستخدام .*

Abstract

Financial literature has consistently viewed financial inclusion as a sum indicator calculated at the level of one state or a group of states. It is a value between integer 1 and 0. The current research is but an attempt to adopt a different method through the construction of an indicator that expresses contribution to financial inclusion at the level of one bank or a group of banks that have the joint method. As such, the same indicators, criteria and rates used in the sum framework at the partial level will be used with some modifications or additions when needed. To bring about accuracy and objectivity in the research, we have resorted to the use of the data of one of the important working banks in the Region, namely Kurdistan International Bank for Investment and Development so as to determine the real extent of its contribution to financial inclusion in Kurdistan Region/ Iraq and the abilities open to it to extend in this respect. The research has concluded that the bank, the subject of the research, contributed by a 1% of financial inclusion in the Region. There is also the necessity to adopt such a type of indicators so as to set the real evaluations of the funding role of the banks to serve the society

Key word: *Financial Inclusion, Access Indicator, Usage Indicator.*

المقدمة

تعد الاسواق المالية الدعامة الاساسية لأي اقتصاد متطور نظرا للدور التمويلي الذي تمارسه والذي ثبت تأثيره المباشر على النمو والتنمية الاقتصادية، ويمثل القطاع المصرفي الجزء الأهم من هذه السوق، لما له من اقدمية، وقدرة، وانتشار، وسعة تأثير تمتد على المدى القصير والمتوسط والطويل الاجل ولاسيما مع التنوع الكبير في الخدمات المصرفية التي يشهدها عصرنا الراهن والتي جعلت من موضوع السيولة وتأثيراتها على النمو تأخذ حيزا كبيرا من كتابات الاقتصاديين ومن تفكير صناع السياسة الاقتصادية الذين اصبحوا اليوم يركنون إلى فكرة أن الخدمات المالية المصرفية تحديدا يجب أن تعامل كالماء والكهرباء لابد من وصولها واستخدامها من قبل كل الافراد البالغين من اجل رفع مستوى الرفاهية لديهم، وقد حققت الدول المتقدمة قفزات واسعة في هذا الاطار، في حين لاتزال

الكثير من الدول النامية تعاني من ضعف واضح يظهر بشكل جلي من خلال تراجع مؤشرات مهمة مثل الانتشار المصرفي، والعمق المالي، وعدد المستفيدين من الخدمات المالية، وجودة الخدمات المصرفية المقدمة. وعلى أساس ما سبق ومع دخول الالفية الجديدة ازداد الاهتمام العالمي والقطري في موضوع الشمول المالي من خلال محاولة الوصول إلى مؤشرات ومعايير دقيقة للتعبير عنه تأخذ بنظر الاعتبار أن لا تكون الخدمات المالية حكرا على فئة معينة من البشر دون سواها، وقد تم الوصول إلى عشرات المؤشرات في هذا الاطار ولكن خصوصية اقتصادات الدول ومراحل التطور لها تفرض ضرورة البحث عن مؤشرات تتلاءم مع البيئة الاقتصادية السائدة، وهذا ما أكدته الأدبيات الاقتصادية المحلية والدولية، وهذا البحث يدخل ضمن هذا الاطار في محاولة لبناء مؤشر منفرد يعبر عن مستوى مساهمة مصرف واحد هو (مصرف كوردستان الدولي للتمويل والاستثمار) وهو من المصارف اللاربوية التي تمتلك إمكانات كبيرة من ناحية رأس المال والودائع، فضلا عن كونه يحتل مكانة متميزة بين القطاع المصرفي الحكومي والاهلي في اقليم كوردستان، والجدير بالذكر هنا أن البنك المركزي العراقي باشر منذ عام ٢٠١٣ ببناء استراتيجية للشمول المالي تشمل عموم البلد وكان من نتائجها اصدار مؤشرات للشمول المالي للاعوام ٢٠١٤-٢٠، إذ بلغ الشمول المالي في العراق نحو ١٠%، وهو مستوى منخفض إذا ما قورن بما حققته دول الجوار وكثير منها دول نامية، وسيعتمد البحث الحالي على التقنية التي استخدمها البنك المركزي العراقي لبناء المؤشر الشامل لكل العراق على اعتبار أنه أخذ كل المتغيرات المتعلقة بخصوصية الاقتصاد مع امكانية اللجوء لبعض التعديلات انطلاقا من خصوصية الوضع الاقتصادي في اقليم كوردستان من ناحية، وبناء المؤشر لمصرف واحد من ناحية أخرى، ونحن إذ نقدم هذا الجهد المتواضع لا ندعي الاحاطة التامة بما قدمنا ولا الكمال فيما عملنا بل إن الكمال لله وحده شاكرين لكل من يغنينا بما فيه من نقوصات والله من وراء القصد.

مشكلة البحث

تؤكد التقارير والبحوث الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية والباحثين المتخصصين على اعتماد الخصوصية عند بناء مؤشر الشمول المالي لأي دولة، وهذا اجراء واقعي، ولكن مؤشرات الشمول على مستوى الدول لا تعرض للاهمية النسبية لمساهمة المؤسسات المصرفية المختلفة في هذا الشمول ومدى كفاءتها في إيصال خدمات مالية جيدة والسماح للأفراد في استخدامها والاستفادة منها ضمن سقف تكاليف مقبولة، وهذا الأمر ضروري من أجل تفعيل الرقابة الدقيقة على عمل هذه المؤسسات، وبما يضمن عدم انحرافها عن الأهداف العامة للاقتصاد في ضمان الكفاءة والاستقرار وصولا إلى الرفاهية .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك إمكانية لبناء مؤشر منفرد للشمول المالي على مستوى كل مصرف يمكن ان يسهم في دعم التوجهات نحو توسيعه من خلال خلق جو من المنافسة يحفز المصارف على تحسين أدائها في هذا المجال، وإن مساهمة مصرف كوردستان الدولي للاستثمار في الشمول المالي في الاقليم لا تتلاءم مع الموارد المتاحة لديه .

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحليل ماهية الشمول المالي وتأثيراته الاقتصادية الرئيسة، والتعرف على مقاييسه وآليات حسابه.
٢. بناء مؤشر للشمول يبين من خلاله مستوى مساهمة مصرف كوردستان الدولي للاستثمار في الشمول المالي في اقليم كوردستان العراق .

هيكل البحث

يتكون البحث من ثلاثة محاور حاول الأول منها التركيز على التعريف بالشمول المالي تعريفاً وأهمية وأسساً، في حين انبرى المحور الثاني لمناقشة وتحليل الكيفية التي يتم من خلالها حساب مؤشرات الشمول المالي، أما المحور الثالث فسوف يعمد إلى بناء وتكوين مؤشر لمدى مساهمة مصرف كوردستان الدولي للاستثمار في الشمول المالي في الاقليم .

منهجية البحث

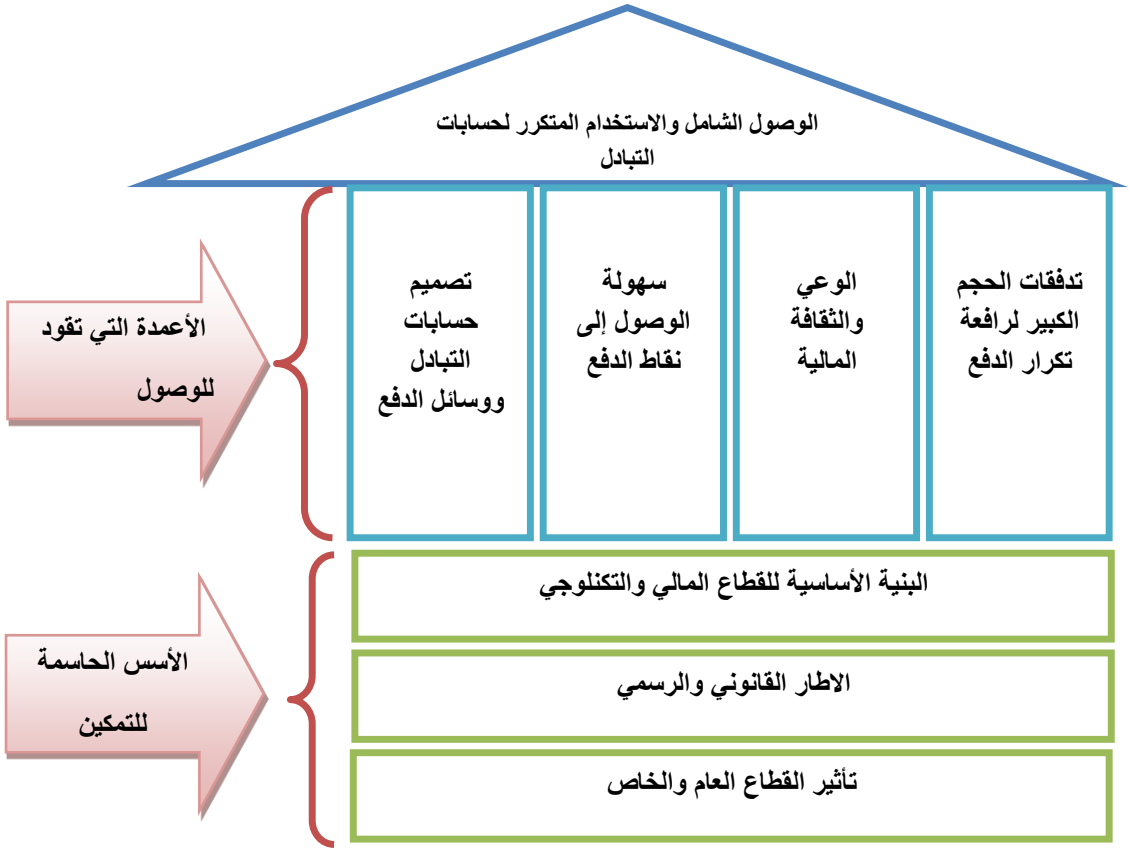
اعتمد البحث المنهج الاستنباطي القائم على الوصول إلى استنتاج مؤشر فرعي من مؤشر جمعي مع استخدام اسلوب كمي في عرض وتحليل البيانات المتاحة .

١- تحليل ماهية الشمول المالي وتأثيراته المالية الاساسية

١,١- ماهية الشمول المالي

يعد الشمول المالي من المصطلحات الحديثة التي ظهرت وتبلورت بشكل واضح في المحافل الاقتصادية الدولية في اعقاب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وكانت البداية مع ماتمخض من اجتماع دول العشرين في سيئول عام ٢٠٠٩، والذي طرح رؤية الشراكة العالمية للشمول المالي GPFI (Global Partnership for Financial Inclusion) والتي في ضوئها يتم السعي لتوسيع الخدمات المالية على المستوى العالمي لتشمل نحو ٢,٧ مليار بالغ محرومين منها، وعزز هذا التوجه في اجتماع تورنتو عام ٢٠١٠ مع مصادقة قادة هذه الدول على خطة طموحة للشمول للسنوات اللاحقة (GPFI, Report,March 2014). ويعرف تقرير التطور المالي العالمي الصادر عن البنك الدولي الشمول المالي على أنه (مؤشر أو معيار يعبر عن نسبة المستفيدين من الخدمات المالية من الأأفراد والشركات ومنشآت الأعمال) (GPFI, Report,March 2014)، ويعرف أيضاً على أنه عملية توفير الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب عند الحاجة للفئات الضعيفة من المجتمع وبكلفة معقولة (Sarma,2010,P.4)، كما يعرف ايضاً بأنه (توسيع نفاذ الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع بمن فيهم الفئات المهمشة ومحدودي الدخل، بتكلفة منخفضة من دون تمييز، تساعدهم على استمرار مشاريعهم ونموها ليصبحوا جزءاً من النشاط الاقتصادي الرسمي) (ابو دية ، ٢٠١٦ : 18)، ويعرف الباحثان الشمول المالي بأنه مؤشر نسبي يقع بين الواحد والصفر، ويعبر عن إمكانية القطاع المالي في إيصال خدماته إلى كافة الاعوان الاقتصاديين وقدرة هؤلاء الاعوان على استخدامها والاستفادة منها. وبناءً على التعاريف السابقة فان الشمول المالي في متضمناته يسعى إلى تحقيق جملة من الاهداف من ضمنها ضرورة التوسع الافقي في إيصال الخدمات المالية لتشمل كافة المناطق وكافة الأفراد البالغين من دون استثناء مع ضمان قدرة هؤلاء على استخدامها من خلال رفع مستوى الوعي والثقة المصرفية لديهم، فضلاً عن أنه لابد من أن يكون الهدف هو ضمان الوصول والاستخدام من قبل الأفراد الفقراء ومحدودي الدخل، وبما يؤهلهم للتخلص من حالات الاعسار المالي وخاصة لمن يديرون المشاريع الصغيرة والتي غالبا ما تكون أكثر عرضة لمخاطر التمويل، كما يهدف الشمول المالي إلى تقديم الدعم التمويلي للقطاع الخاص وخاصة للشركات الصغيرة والتي تكون في بداية عملها في أمس الحاجة للتمويل، وعموما وكهدف عام يمكن أن يشار إلى تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية المدعومة بمعدلات نمو مرتفعة وخفض في مستويات الفقر، ولكي يستطيع أي بلد من تحقيق شمول مالي مميز لابد له من التركيز على خلق البيئة الملائمة له عن طريق بناء الأسس السليمة والمتمثلة بالبنية التحتية الملائمة والمتوازنة، فضلا عن وضع القوانين والأطر القانونية المساعدة مع ضرورة ضمان التزام القطاعين العام والخاص بالعمل وفقا للرؤية الاستراتيجية التي تخدم هذا الهدف، وفي هذا الإطار ظهر في تقرير البنك الدولي حول الرؤية المستقبلية للأوضاع المالية لغاية عام ٢٠٢٠ تجسيد للأسس والأعمدة التي يرتكز عليها في بناء شمول مالي متوازن، وكما موضح في الشكل ١

الذي يشير إلى دور الوعي، وسهولة التعامل، وتدفق المدفوعات، وتوسعة الخدمات المالية بوصفها أعمدة مساندة ومتفرعة عن الأسس المذكورة آنفاً للوصول الشامل لاستخدام الخدمات المالية .



الشكل ١

الأسس والأعمدة التي يعتمد عليها لبناء شمول مالي متوازن

Sources: world bank, UFA2020 Overview: Universal Financial Access by 2020 http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/achieving-universal-financial-access-by-2020

على العموم أصبح الشمول المالي يحتل مكانة مهمة في الطروحات المالية الحديثة عن طريق الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلاله خصوصا مع انتهاء علماء الاقتصاد وصناع السياسة الاقتصادية من موضوعة اثبات العلاقة الوثيقة بين نمو القطاع المالي والنمو الاقتصادي والتي اصبحت اليوم في حكم النظرية المثبتة، فضلا عن علاقة الفقر بالأزمات السياسية والاقتصادية وما له من تأثيرات سلبية آنية ومستقبلية يحتم ضرورة الانتباه إلى الطبقات الفقيرة من المجتمع وضمان مشاركتها الاقتصادية التي من أولى متطلباتها تقديم الدعم التمويلي لها الذي يمكن أن يحولها من عبء على المجتمع إلى مساعد على النمو والتقدم الاقتصادي ، وظهرت وتظهر في دول العالم المختلفة في الوقت الراهن

تجارب مميزة في دعم هذا الاتجاه التمويلي والمعبر عنه بالشمول المالي، إذ سعت معظم دول العالم إلى وضع برامج مدروسة لتعزيز هذا المؤشر لديها والتي اعتمدت بالأساس على زيادة الوعي والثقة المصرفيين اللذين يعدان حجر الأساس في مساعدة القطاع المالي في القيام بوظيفته التمويلية الاساسية والمتمثلة بنقل الموارد المالية من حالة الفائض إلى حالة العجز .

٢,١ ـ التأثيرات المالية الاساسية للشمول المالي

من خلال استعراض أهمية الشمول المالي والأهداف التي يسعى إليها يبدو واضحا أن له تأثيرات اقتصادية مختلفة تنتقل من خلال التذبذبات التي يمكن أن يحدثها في متغيرات أساسية في القطاع المالي مثل الاستقرار المالي Financial Stability، والنزاهة المالية Financial Integrity، والحماية المالية للمستهلك Financial Consumer Protection، الأمر الذي يتطلب ضرورة المواءمة بين الشمول المالي، وهذه المتغيرات التي يمكن أن يأخذ البعض منها منحاً سلبياً بسبب التوسع غير المدروس في الشمول المالي ، لذلك تم في السنوات الاخيرة طرح ما يسمى (بنظرية I-SIP) * والتي تهتم بإيجاد نوع من المواءمة بين المتغيرات المالية الأربعة من خلال تبني الدول لاستراتيجيات تمنع التعارض بين الشمول المالي والمتغيرات الثلاثة المذكورة آنفاً، وعلى هذا الاساس انتشر في الوقت الراهن في الادبيات المالية مصطلح الاطار المتكامل للشمول المالي. (Msau. S, 2018, 121). وفي اطار العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي يلاحظ أنه من غير الممكن تصور وجود شمول مالي بدون استقرار مالي. والسؤال الذي يمكن أن يثار هنا هل هذا التأثير إيجابي أم سلبي للشمول على الاستقرار في الواقع أن معظم الابحاث التي أُجريت في هذا المجال تشير إلى دلالات ايجابية في العلاقة بين المتغيرين، إذ إن الشمول المالي ومن خلال قدرته على تحسين أوضاع الفقراء، وزيادة كفاءة الوساطة بين الاكتناز والادخار والاستثمار، وتوسيع قاعدة الودائع والمودعين، وتقليل المخاطر النظامية الناشئة عن القروض، وتقليل الاستبعاد المالي Financial Exclusion سوف يعمل على تغيير وتحسين ورفع كفاءة النظام المالي، وهذه كلها عوامل تؤدي إلى مزيد من الاستقرار المالي. أما فيما يتعلق بأثر الشمول المالي على النزاهة المالية نلاحظ أن معايير النزاهة المحلية والدولية غالبا ما تفرض حالة من التباعد بين الأفراد والمؤسسات المالية الرسمية ناشئة عن حقيقة تذمر الأفراد وعدم امتلاكهم الوقت اللازم لمتابعة المسائل الاجرائية التي يتطلبها العمل مع المؤسسات الرسمية، فضلا عن الكلفة التي يمكن أن تتحملها المؤسسات ذاتها في سبيل توفير البيانات عن العملاء، وهذا الأمر غالبا ما يدفع الأفراد باتجاه الجانب غير الرسمي من القطاع المالي، وتزداد هذه الحالة تركزا لدى الأفراد والمشاريع الضعيفة والمحدودة والبعيدة عن المراكز التجارية والحضرية. يشير الرمز I-SIP إلى الأحرف الأولى من متغيرات الشمول المالي، والاستقرار المالي، والنزاهة المالية، والحماية المالية للمستهلك. لذلك ومن أجل الوصول إلى شمول مالي سليم ومتوازن لابد من تظافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص وبشكل يساعد في تصويب السياسات الحكومية في هذا الاطار بالاعتماد على تقييم دقيق للمخاطر الموجودة في البلد وحجم الفساد وغسيل الاموال والقطاع غير الرسمي. (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥، ١-٢) . وبالانتقال إلى اثر الشمول المالي على حماية المستهلك نلاحظ ان المستهلكين للخدمات المالية في علاقتهم مع المؤسسات المالية يكونون هم الطرف الأضعف، الأمر الذي يمكن أن يجعلهم يحصلون على خدمات رديئة ومكلفة في الوقت ذاته. إن الفرق في القدرة على الحصول على المعلومات بين الطرفين هو الذي يولد هذه الظاهرة والتي تعني أن التوسع غير المدروس للشمول المالي قد يفضي إلى خدمات رديئة تقلل من رفاهية المستهلك ، لذلك لابد من اتخاذ المزيد من الاجراءات لتجاوز هذه الحالة، ومن أهمها ضرورة رفع مستوى التعليم المالي بين أفراد المجتمع وبما يخلق لديهم القدرة على المفاضلة بين الخدمات المالية من خلال معرفة الكيفية التي يحصلون بها على المعلومات، وكذلك

وضع الضوابط والتعليمات الملائمة على المؤسسات المالية والمراقبة الدائمة لعملها من قبل الجهات الحكومية و بالتنسيق مع منظمات حماية المستهلك .

٢. المؤشرات الأساسية المعبرة عن الشمول المالي

في اطار الجهود الدولية لوضع مؤشرات للتعبير عن الشمول المالي دعما لما يسمى بالاستراتيجية العالمية للشمول المالي GPFI والتي اقرتها دول العشرين في اجتماع لوس كابوس عام ٢٠١٢ جرى تحديد ثلاثة أبعاد أساسية للشمول المالي هي: (ابو دية ، ٢٠١٦ ، ٢٠)

البعد الأول : الوصول إلى الخدمات المالية

البعد الثاني : استخدام الخدمات المالية

البعد الثالث : جودة الخدمات المالية

وفي إطار هذه الأبعاد الثلاثة جرى وضع عدد من المؤشرات المعبرة عنها مع اعطاء بعض الخصوصية للبلدان في التعامل معها وبحسب مستوى تطور النظام المالي لديها والاتي توضيح للابعاد الثلاثة والية احتساب كلا منها .

٢,١- المؤشرات المعبرة عن الوصول إلى الخدمات المالية

تعد قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الاساس في خلق الرغبة والحافز لديهم في التعرف عليها واستخدامها، إذ إن الأفراد غالبا ما يرغبون في استخدام أي خدمة طالما كانت في متناول اليد بالنسبة لهم ولا يتحملون عبءاً في الوصول إليها، وتركز معظم دول العالم بشكل كبير على دلالات الوصول في سبيل بناء برامج شمول مالي ناجحة، وذلك من خلال خلق انتشار مالي مصرفي يشمل كل أرجاء البلد وكل شرائحه الاجتماعية، ووفقا لما رشح من مقررات دول العشرين، وما تبعها من اجراءات للدول في مجال الشمول المالي يخضع مؤشر الوصول لمجموعة من المؤشرات الفرعية المعبرة عنه والتي يمكن إجمالها كما ياتي: (Amidžić . G, 2014, 10).

١. مؤشر التركز المصرفي

ويعبر هذا المؤشر عن مدى انتشار الفروع المصرفية وتغطيتها للمناطق المختلفة من البلاد وقدرتها على استيعاب أعداد البالغين من السكان الذين يمكن أن يتعاملوا معها، ويمكن حسابه من خلال عدد فروع المصارف لكل (١٠٠ الف) من السكان البالغين، أو عدد فروع المصارف لكل ١٠٠٠ كم^{٢} .

٢. عدد أجهزة الصراف الالي

وهو مؤشر يعبر عن قدرة الأفراد على الوصول إلى أجهزة الصرف الالي ATM التي يفترض أن تكون متوفرة بمكان وعدد مناسب يسهل الوصول اليها من قبل الأفراد، وهو يشير إلى مدى قدرة أفراد المجتمع على النفاذ إلى الخدمات المالية الالكترونية، ويحسب هذا المؤشر على أساس عدد أجهزة الصراف الالي لكل (١٠٠ الف من السكان البالغين)

٣. عدد نقاط الدفع

يقصد بنقاط الدفع ذلك النوع من الأجهزة المتواجدة في المراكز التجارية ومراكز التسوق والمتاجر والتي يستطيع الأفراد من خلالها تسديد ثمن مشترياتهم من خلال البطاقات الالكترونية التي يحملونها عوضا عن النقود، وهو يشير ايضاً إلى مدى قدرة افراد المجتمع على النفاذ إلى الخدمات المالية الالكترونية، ويتم حساب هذا المؤشر على أساس عدد نقاط الدفع لكل (١٠٠ الف فرد).

٤. متطلبات فتح الحسابات والحصول على القروض

وتعد هذه المتطلبات من المؤشرات النوعية التي تحتاج طرائق خاصة للحساب، إذ غالبا ما يحتاج الافراد إلى تسهيل الاجراءات اللازمة لفتح حساب أو للحصول على قرض سواء من المؤسسات العامة أو الخاصة، وغالبا ما تؤدي صعوبة مثل هذه الاجراءات إلى نفور الافراد وخاصة الفقراء منهم، ما يجعلهم إما في حالة استبعاد مالي أو عرضة للاستغلال من قبل مؤسسات وسماسرة غير رسميين، وغالبا مايتم اللجوء إلى طرائق الاستبيان مع وضع معايير خاصة تعبر عن هذا المؤشر.

٢,٢- المؤشرات المعبرة عن استخدام الخدمات المالية

يعد استخدام الخدمات المالية هو النتيجة المرجوة من عمليات الوصول المذكورة آنفا، ويبقى موضوع الاستخدام منوطا بقدرة ورغبة الافراد في الاستفادة من الخدمات المالية، وهنا يبرز دور الوعي والثقة المصرفيين من جانب الأفراد ومدى قدرة المؤسسات المالية على تسويق منتجاتها من خلال التأثير في الافراد، ويعتمد هذا المؤشر على عدد من المؤشرات الفرعية المعبرة عنه والتي يمكن احصاء الأهم منها فيما يأتي: (Asli Demirguc, 2012, 11-27)

١. المودعون من الأفراد والشركات

وهو مؤشر يعبر عن مدى قدرة المصارف على تجميع المدخرات وجذب المودعين من الافراد والشركات، ودرجة هذا المؤشر تحدد مستوى الثقافة والثقة المصرفية في المجتمع، ويقاس من خلال حساب معدل عدد الافراد الذين يملكون ودائع لدى المصارف لكل ١٠٠٠ من الأفراد البالغين، وفضلاً عن معدل عدد الشركات المودعة إلى إجمالي عدد الشركات.

٢. عدد القروض الممنوحة للافراد والشركات

ويعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة الجهاز المصرفي في القيام بالوظيفة الاساسية له، وهي تحويل الادخار إلى استثمار ومدى قدرته على زيادة عدد المنتفعين من القروض من الأفراد والشركات، ويحسب من خلال معدل عدد القروض لكل ١٠٠٠ من البالغين، وكذلك معدل عدد القروض الممنوحة للشركات إلى اجمالي عدد الشركات.

٣. نسبة القروض والودائع إلى GDP

ويعرض هذا المؤشر لمستوى العمق المالي في البلد ومدى قدرة الجهاز المصرفي على تأمين السيولة وهو من المؤشرات المهمة للشمول المالي في اطاره الجمعي، ويحسب من خلال قسمة قيمة الودائع والقروض على الناتج المحلي الاجمالي في أي بلد.

٤. التعاملات غير النقدية

وهذا المؤشر يعبر عن جملة من التداولات التي تستخدم فيها وسائل دفع غير النقود مثل الشيكات، وبطاقات الائتمان Credit Card، وبطاقات الخصم المباشر (ATM)، وبطاقات الدين Debet Card، والتحويلات المالية، ويتم قياس أعداد المستخدمين لكل من هذه الأدوات بشكل منفرد لكل ١٠٠ الف من السكان البالغين.

٥. المعاملات المالية عن طريق الموبايل

وهو مؤشر يعبر عن الاستخدام والوصول في آن واحد، إذ إن استحداث أداة التعامل المالي عن طريق الموبايل الذي يعد بدوره أداة مهمة للوصول إلى المستبعدين ماليا وايضاً زيادة عدد المستخدمين له يعبر عن التوسع في استخدام الخدمات المالية، ويقاس هذا المؤشر من خلال حساب نسبة السكان الذين يستخدمون الموبايل للتعاملات المالية إلى عدد البالغين من الأفراد.

٣,٢- المؤشرات المعبرة عن جودة الخدمات المالية

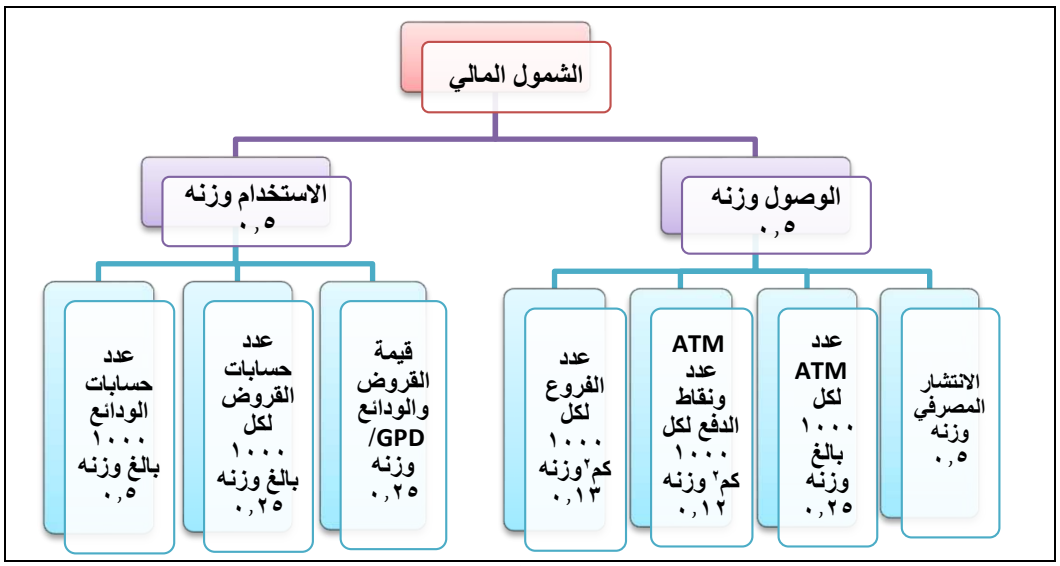
يعد موضوع حماية المستهلك المالي من الأمور التي يجري التركيز عليها على نحوٍ كبير في الوقت الراهن نظرا للنتائج السلبية المرافقة لسوء الخدمات المالية والتي تمثل حالة من هدر الموارد

ودفع باتجاه تقليل رفاهية الافراد والمجتمعات، إذ لابد لمستهلكي الخدمات المالية من أن تكون فرصهم متكافئة في الحصول على المعلومات مع المؤسسات العارضة لها، كذلك لابد من تجنب المعاملة السيئة تجاه الأفراد ولاسيما فيما يتعلق بمنح القروض وتحصيلها وتحديد أسعار الفائدة ومعايير الخصوصية، ولذلك اصبحت مؤشرات الشمول المالي تضم هذا النوع من المؤشرات التي اسندت إلى معايير تتعلق بموضوعة الجودة وآليات قياسها.

٣. قياس مساهمة مصرف كوردستان الدولي في الشمول المالي في اقليم كوردستان

١,٣- حساب مؤشر المساهمة المنفردة لمصرف كوردستان في الشمول المالي

يعد مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية واحداً من المصارف العراقية التي تمارس الانشطة المصرفية والاستثمارية التخصصية، ويلتزم المصرف في جميع أعماله وعملياته بآليات الصيرفة الاسلامية، ويخضع لجميع القوانين والتعليمات الخاصة بهذا النوع من النشاط في العراق، تأسس المصرف عام ٢٠٠٥ ، وهو مدرج ضمن سوق العراق للأوراق المالية منذ عام ٢٠٠٦، ويملك المصرف حاليا خمسة فروع و١٤ مكتبا كلها في اقليم كوردستان باستثناء فرع واحد في بغداد، ويقدم المصرف خدمات ومنتجات مختلفة، فضلا عن ممارسته لمختلف انواع العمليات المصرفية اللاربوية، ويبلغ مجموع موجودات المصرف لعام ٢٠١٧ نحو ٩٩٥ مليار دينار عراقي، والملحق رقم واحد يبين المركز المالي للمصرف لعامي ٢٠١٥-٢٠١٦. ومن اجل حساب مؤشر منفرد يوضح من خلاله مساهمة المصرف قيد الدراسة في الشمول المالي في الاقليم سيعمد الباحثان إلى الآلية التي اتخذها البنك المركزي العراقي في حساب الشمول المالي في العراق والمنطلقة من خصوصية الأوضاع المالية في العراق، إذ سيعتمد حساب مؤشر مساهمة مصرف كوردستان الدولي في الشمول المالي على حساب مؤشري الوصول والاستخدام، والشكل ٢ يوضح نسب المساهمة للمؤشرات المعبرة عن الوصول والاستخدام واللازمة لحساب المؤشر قيد الدراسة .



الشكل ٢

نسب المساهمة للمؤشرات المعبرة عن الوصول والاستخدام

المصدر : من إعداد الباحثين

ونلاحظ من خلال الشكل أن كلا من مؤشري الوصول والاستخدام أخذ وزنا متساويا (٥٠%) من قيمة مؤشر الشمول المالي، وهيمن الانتشار المصرفي على مؤشر الوصول، إذ أخذ وزن ٥٠% منه نظرا للاهمية التي تحتلها عملية انتشار وتواجد المصارف في دفع الافراد نحو التعامل معها، كما هيمن عدد حسابات الودائع على مؤشر الاستخدام، اذ سجل نسبة ٥٠% ايضا، وذلك انطلاقا من حقيقة أن الفعل الأول للافراد يجب أن يكون الايداع الذي يعني الادخار الذي هو المحرك الاساس للقطاع المصرفي. وبعد تطبيق المؤشر المذكور آنفاً على البيانات المتاحة عن اقليم كوردستان ومصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية سوف نستطيع الوصول إلى تحديد المساهمة المنفردة لهذا المصرف في الشمول المالي ضمن الرقعة الجغرافية للاقليم، والجدول ١ يوضح قيم البيانات المتاحة عن الاقليم وعن مصرف كوردستان للعام ٢٠١٦ والتي استخدمت لغرض حساب المؤشر قيد الدراسة.

الجدول ١

بيانات حساب مؤشر مساهمة مصرف كوردستان الدولي في الشمول المالي في الاقليم للعام 2016

المتغير	القيمة	المتغير	القيمة
عدد البالغين في الاقليم	3000000	عدد اجهزة AMT لمصرف كوردستان	20
مساحة اقليم كوردستان	46861 كم^{٢}	الودائع لدى مصرف كوردستان	273.091 مليار ID
عدد الفروع والمكاتب لمصرف كوردستان	19	التمويل الاستثماري والاستثمار لدى مصرف كوردستان	31.729 مليار ID
GDP في اقليم كوردستان	ترليون 37 ID		

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على

١. مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، التقرير السنوي، ٢٠١٦ .

٢. اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، مركز الاحصاء في اقليم كوردستان.

وبناء على البيانات المذكورة آنفاً تم حساب مساهمة مصرف كوردستان الدولي في الشمول المالي لعام ٢٠١٦ وكما موضح في الجدول ٢ والذي يظهر من خلاله أن المصرف المذكور حقق شمولا ماليا منفردا بنحو ١% خلال عام ٢٠١٦، والجدير بالملاحظة هنا أن مؤشري الوصول والاستخدام أسهما بنسبة متقاربة في هذا الرقم، أي إن المؤشر جاء مناصفة بين الاثنين وكما موضح في الجدول ٢ .

الجدول ٢
حساب مساهمة مصرف كوردستان الدولي في الشمول المالي في الاقليم

المؤشر	المتغير	القيمة الفعلية A	الأوزان W	القيم المست هدفة T	المؤشر القياسي للمتغير X= A/T	المؤشر القياسي للمحور D= W*X	أوزان متساوية لكل محور ω	المؤشر التجميعي FLLD= D *ω
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	0.34	0.5	25	0.0136	0.0068	0.5	0.01
	عدد ATM/عدد البالغين (الف نسمة)	0.007	0.25	50	0.00002	0.000005		
	عدد الفروع/ ١٠٠٠كم٢	0.42	0.13	25	0.0168	0.002		
	عددATM ونقاط الدفع/١٠٠٠ كم ٢	0.3	0.12	25	0.012	0.00144		
المجموع			**1**			**0.01**		
الاستخدام	حجم القروض والودائع / GDP	0.0082	0.25	75	0.000109	2.73333E-05	0.5	
	عدد حسابات الودائع/ عدد البالغين (الف نسمة)	1.5	0.5	75	0.02	0.01		
	عدد حسابات القروض/ عدد البالغين (الف نسمة)	0.05	0.25	40	0.00125	0.00031		
المجموع			**1**			**0.01**		

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول ١

على العموم فان نتائج الجدول السابق تشير إلى أن كل معايير الشمول متخلفة قياسا بما مستهدف وذلك لاننا نتعامل مع مساهمة مصرف واحد، كما يشير الجدول إلى أن المعيار الأضعف في مكونات الشمول المالي لمصرف كوردستان هو (عدد AMT إلى عدد البالغين) الذي سجل 0.007 في حين إن المستهدف هو50 يليه مؤشر (حجم القروض والودائع إلى GDP) الذي سجل 0.0082، في حين إن المستهدف هو 75، في حين تهيمن نسبة (عدد الفروع لكل 1000 كم^2) على مؤشر الوصول كما تهيمن نسبة (عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين) على مؤشر الاستخدام .

٢,٣- مسارات التطور لمصرف كوردستان في الشمول المالي

في هذا المحور سيتم اقتراح بعض المسارات التي يمكن أن ينتهجها المصرف قيد الدراسة من أجل الارتقاء بمستوى مساهمته في الشمول المالي في ضوء الممكنات والموارد المتاحة له، وهنا سنفترض أن المصرف سيعمد إلى التوسع في متغيرين أساسيين هما الاقراض ونقاط الدفع وكما يأتي: عملية مصرفية يضخ من خلالها 10 مليار دينار قروض مشاريع صغيرة توجه إلى 2000 مستفيد بواقع 5 مليون لكل منهم. العمل على انشاء وتوزيع 100 نقطة دفع في عموم مدن كوردستان. في

الواقع إن النتيجة المترتبة على القيام بالاجرأين ستكون ارتفاع مؤشر الشمول المالي المنفرد للمصرف من ١% إلى 2.2%، وكما موضح في الجدول ٣ .

الجدول ٣
مؤشر مساهمة مصرف كوردستان الدولي في الشمول المالي في ضوء التوسعات المقترحة

المؤشر	المتغير	القيمة الفعلية A	الاوزان W	القيم المستهدفة T	المؤشر القياسي للمتغير X= A/T	المؤشر القياسي للمحور D= W*X	اوزان متساوية لكل محور ω	المؤشر التجميعي FLLD =*ω D
الوصول	نسبة الانتشار المصرفي	0.34	0.5	25	0.0136	0.0068	0.5	0.022
	عدد ATM/عدد البالغين (الف نسمة)	0.014	0.25	50	0.00028	0.00007		
	عدد الفروع/ ١٠٠٠كم٢	0.42	0.13	25	0.0168	0.002		
	عددATM ونقاط الدفع /١٠٠٠ كم٢	3	0.12	25	0.12	0.0144		
			1		#DIV/0!	**0.023**		
الاستخدام	حجم القروض والودائع / GDP	0.011	0.25	75	0.00014	3.63E-05	0.5	
	عدد حسابات الودائع/عدد البالغين (الف نسمة)	1.5	0.5	75	0.02	0.01		
	عدد حسابات القروض/عدد البالغين (الف نسمة)	1.66	0.25	40	0.0415	0.01		
						0.02		

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي اكسل

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. لازال مؤشر الشمول المالي في العراق وكوردستان يعاني من تراجع ملحوظ قياسا بما موجود في العالم ودول الجوار، وهذا ناشيء بالأساس عن غياب واضح للثقافة والثقة المصرفيين بسبب حالات عدم الاستقرار الاقتصادي والتي رافقت العقود السابقة. يشير مؤشر الشمول المالي الذي اتخذ من مصرف كوردستان الدولي مجالا له إلى هيمنة مؤشر عدد الفروع المصرفية على مؤشر الوصول الذي سجل ٠,٤٢ ما يعني أن هناك نقصاً حاداً للبنية التحتية للادوات المصرفية الحديثة في الاقليم ولاسيما أن المصرف قيد الدراسة يعد من أفضل المصارف في الاقليم من نواحي عدة.

٢. واستكمالا للنقطة السابقة تم استنتاج هيمنة مؤشر عدد حسابات الودائع لكل الف من البالغين على مؤشر الاستخدام، مما يعني أن الخدمات التقليدية هي المهيمنة على أداء المصرف مع تراجع واضح للخدمات المصرفية الحديثة .

٣. تتيح الإمكانات المالية لمصرف كوردستان قدرة كبيرة له في الأجل القصير والمتوسط على الولوج في خطة طموحة لتوسيع مساهمته في الشمول المالي في الاقليم لتصل إلى 5%، وهذا ممكن أن يعمل على زيادة مقبولية المصرف والثقة به من قبل الافراد .

٤. يمكن استخدام المؤشر الحالي للمفاضلة بين المصارف في مدى قدرتها على المساهمة في دعم الشمول المالي.

التوصيات

١. من الضروري إعطاء أولوية لمؤشر الوصول لما له من دور في تحفيز مؤشر الاستخدام، إذ إن وصول الخدمة في المكان والوقت المناسبين والكمية المطلوبة وبقدر عالٍ من اليسر يحفز على الاستخدام.
٢. ضرورة أن يقوم مصرف كوردستان الدولي بوضع ستراتيجية يضمن من خلالها تحسين مساهمته في الشمول المالي، وذلك بالعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لديه والتوسع في إيصال الخدمات المالية الحديثة مستغلا بذلك هامش الثقة الذي يملكه لدى الجمهور.
٣. هنالك نحو ثلاثة عشر مصرفاً خاصاً عاملة في اقليم كوردستان يمكن أن ترفع من مؤشر الشمول المالي بشكل كبير، إذا ما وضعت في اطار خطة في هذا المجال تبدأ من إعادة الثقة المصرفية.
٤. من الضروري ان يعمل البنك المركزي على اصدار تعليمات للمصارف بضرورة تضمين مؤشر مساهمة المصرف في الشمول المالي في تقاريرها الاحصائية السنوية .
٥. لابد من وضع نظام حوافز لدعم المصارف المتميزة في الشمول المالي من أجل تدعيم مساراتها في هذا المجال .

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي، ٢٠١٥ .
٢. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير الشمول المالي لعام ٢٠١٦.
٣. ماجد محمود ابو دية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، غزة، فلسطين، ٢٠١٦ .
٤. مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية، التقرير السنوي، ٢٠١٦.

ثانياً-المصادر باللغة الانكليزية

1. Amidžić . G, Massara . A, and Mialou1. A, 2014, Assessing Countries' Financial Inclusion Standing—A new Composite Index, Working Paper WP/14/36, IMF .
2. Asli Demirguc, Kunt Leora Klapper, 2012, Measuring Financial Inclusion, Policy Research Working Paper 6025, World Bank .
3. GPFI,(2014), Financial Inclusion Action Plan (FIAP) .
4. Msau . S, Muathe . S, and Mwangi .L, 2018, Financial Inclusion –GDP and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya, International Journal of Economics and Finance; Vol. 10, No. 3
5. Sarma, mandira, 2010, Index of Financial Inclusion, Centre for International Trade and Development, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, India.
6. sources: world bank, UFA2020 Overview: Universal Financial Access by 2020 http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/achieving-universal-financial-access-by-2020